



التاريخ: ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٣
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة الثانية بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي: متابعة القرار بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد

غرض الوثيقة

تقدم الوثيقة موجزاً مقتضباً عن القرار والاستنتاجات المصاحبة له بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة. كما تحدد الوثيقة أولويات استراتيجية عمل محتملة ترمي إلى إنفاذ الاستنتاجات. مجلس الإدارة مدعو إلى توفير الإرشاد بشأن استراتيجية المتابعة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٤٥).

الهدف الاستراتيجي المعني: العمالة والحماية الاجتماعية.

الانعكاسات السياسية: سوف يرشد توجيه مجلس الإدارة تخطيط وتنفيذ أنشطة المكتب المستقبلية بشأن آثار السياق الديمغرافي الجديد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: انعكاسات من حيث تعزيز وضع المعايير ضمن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتجسيد الأولويات الجديدة أو طرائق العمل ضمن مقترحات البرنامج والميزانية في المستقبل. حشد الموارد من خارج الميزانية لتنفيذ خطة المتابعة.

إجراء المتابعة المطلوب: انظر الفقرات ١٩-٢٢.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة سياسة العمالة وإدارة الحماية الاجتماعية.

الوثائق ذات الصلة: أزمة عمالة الشباب: دعوة إلى اتخاذ الإجراءات (٢٠١٢)؛ المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة الواحدة بعد المائة (٢٠١٢) لمؤتمر العمل الدولي: متابعة اعتماد القرار - أزمة عمالة الشباب: دعوة إلى اتخاذ الإجراءات (الوثيقة GB.316/INS/5/2)؛ توصية أراضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)؛ اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)؛ توصية العمال المسنين، ١٩٨٠ (رقم ١٦٢).

الجزء الأول - مقدمة

١. اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة (حزيران/ يونيو ٢٠١٣) قراراً بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، مع استنتاجات مصاحبة له^١. ودعا المؤتمر مجلس الإدارة إلى النظر في هذه الاستنتاجات على النحو الواجب عند التخطيط للعمل في المستقبل، وطلب من المدير العام مراعاتها في مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة وإنفاذها، بقدر الإمكان، عند تنفيذ البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

السياق

٢. يتميز السياق الديمغرافي الجديد بتراجع الخصوبة وزيادة متوسط العمر المتوقع في كافة أنحاء العالم، مما يؤدي إلى تشيخ السكان. ويؤثر هذا الاتجاه في جميع البلدان، الصناعية منها والنامية، وإن كان بمعدلات متفاوتة وضمن فترات زمنية مختلفة. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان ما فوق سن ٦٥ عاماً ثلاث مرات، في حين سيشهد عدد السكان دون سن ١٥ عاماً استقراراً. وسيعيش ثلاثة أرباع السكان المسنين في البلدان النامية، وستشكل النساء غالبية هؤلاء السكان. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أنه خلال العقد القادم، ستضم القوى العاملة ٤٢٠ مليون شخص إضافي عما هو الوضع عليه اليوم. ومن المتوقع أن يكون نمو القوى العاملة كبيراً على وجه الخصوص في البلدان النامية. وفي معظم هذه البلدان، يعمل غالبية الناس في الاقتصاد غير المنظم. وعلى نقيض ذلك، سوف يبقى نمو السكان في سن العمل على حاله، لا بل قد ينخفض، في كثير من البلدان المتقدمة.

٣. وللسياق الديمغرافي الجديد انعكاسات على أسواق العمل ونظم الحماية الاجتماعية. وهو يطرح التحديات ويتيح الفرص.

٤. وفي الوقت نفسه، ما فتئت الأزمة الاقتصادية العالمية وتدابير التكيف اللاحقة والتباطؤ الذي يشهده النمو، تواصل التأثير على أسواق العمل ونظم الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يطرح تحديات جديدة ويضيف تحديات هيكلية أطول أجلاً، مثل أزمة عمالة الشباب وتنامي أوجه انعدام المساواة وتزايد انعدام اليقين في بيئة المنشآت وتزايد الطلب على الحماية الاجتماعية وإضعاف الحوار الاجتماعي.

٥. والتغير الديمغرافي كما أكد عليه المدير العام لمكتب العمل الدولي في تقريره المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، إنما هو محرك أساسي يحول عالم العمل. ومن الأساسي بالنسبة للمكتب أن يفهم ماهية هذا المحرك وأن يساعد البلدان على تحويل التغير إلى فرصة. وقد حدد المدير العام خمسة مجالات يتعين على النشاط الذي سيقطع به المكتب أن يعالج آثار التغيرات الديمغرافية بشأنها: خلق الوظائف، الحماية الاجتماعية، هجرة اليد العاملة، الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات، الحدود على مستوى المعمورة. وهذا يعني التزاماً نشطاً من جانب المكتب من أجل تكثيف وتوسيع نطاق كافة الأعمال المتعلقة بالتحول الديمغرافي والانعكاسات على عالم العمل.

المبادئ التوجيهية وعناصر مزيج شامل من السياسات

٦. يشدد القرار على أن السياسات المتكاملة بشأن تعزيز العمالة والحماية الاجتماعية، التي تقوم على الحلقة الحميدة من العمالة والحماية الاجتماعية والتنمية، حاسمة لمواجهة التحدي الديمغرافي. وتقدم الاستنتاجات مبادئ توجيهية وتحدد مزيجاً مبتكراً وشاملاً من السياسات، يمكن للهيئات المكونة الثلاثية أن تسترشد به. ولا بد لهذا المزيج من السياسات أن يسلم بالترابط القائم بين التحولات الديمغرافية والعمالة وهجرة اليد العاملة والحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

٧. ولا بد للسياسات من أن تكون مرتبطة بسياق بعينه، مسترشدة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وساعية إلى تحقيق هدف العمل اللائق على مدى دورة الحياة.

^١ مكتب العمل الدولي: محضر الأعمال المؤقت رقم ١٣، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف، ٢٠١٣.

٨. ولا بد للسياسات من أن تمنع وتحارب التمييز على أساس السن، وتعزز المساواة بين الجنسين طوال دورة الحياة، وتشجع إدماج العمال ذوي الإعاقة، وتقضي على عمل الأطفال وتضمن حسن إدارة هجرة اليد العاملة.
٩. ولا بد للسياسات من أن تتمتع برؤية طويلة الأجل تغطي دورة الحياة وتعزز المسؤولية الشخصية وتقاسم المسؤولية مع الشركاء الثلاثيين والتضامن فيما بين الأجيال والمجموعات السكانية. ولا بد لها من أن تستند إلى الإدارة السديدة والمساءلة والشفافية.
١٠. وتبقى عمالة الشباب أولوية مطلقة في معظم البلدان. وتعزيز وتنفيذ حافظة السياسات متعددة الأوجه والواردة في دعوة منظمة العمل الدولية إلى اتخاذ الإجراءات بشأن أزمة عمالة الشباب، التي اعتمدها المؤتمر عام ٢٠١٢،^٢ أمرٌ أساسي لمواجهة التحدي الذي تطرحه التحولات الديمغرافية.
١١. وتشكل زيادة مشاركة اليد العاملة في المجموعات الأقل تمثيلاً، عنصراً أساسياً في الردود. ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات اقتصادية محورها العمالة واستراتيجيات إنمائية ترمي إلى توليد الوظائف اللائقة والمنتجة لكافة المجموعات السكانية في سن العمل. ويشمل ذلك أطر الاقتصاد الكلي المواتي للعمالة والأطر التنظيمية التي تعزز الاستثمارات العامة والخاصة، وبيئة مواتية للمنشآت المستدامة وسياسات بشأن تنمية المهارات وروح تنظيم المشاريع وهجرة اليد العاملة المدارة جيداً والتوزيع المنصف للأجور وسياسات نشطة لسوق العمل.
١٢. وتشكل نوعية الوظائف والسياسات الرامية إلى دعم الأسر والتوازن بين العمل والحياة (بما في ذلك مرافق رعاية الأطفال والمسنين وحماية الأمومة والعمل لبعض الوقت المتفق عليه والمختار بحرية) عاملاً رئيسياً في زيادة المشاركة في سوق العمل.
١٣. إن وجود نهج متكاملة ومتسقة تعنى بالتدريب، تكون مرتبطة باحتياجات سوق العمل وفرص التعلم المتواصل وتزاعي آثار التغيرات الديمغرافية، إنما هو أمر أساسي من أجل استحداث حلقة حميدة من العمالة والحماية الاجتماعية والإنتاجية والنمو والتنمية الشاملين.
١٤. والضمان الاجتماعي هو حق معترف به من حقوق الإنسان. وينبغي إرساء نظم شاملة وملائمة ومستدامة للضمان الاجتماعي والمحافظة عليها. ومن باب الأولوية، تبرز الحاجة إلى أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية تضمن أن يحصل جميع الأشخاص على التعليم والرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي. وتمشياً مع توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)، ينبغي كفالة مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي تدريجياً لصالح أكبر عدد ممكن من الناس.
١٥. وتشكل التدابير السياسية الرامية إلى مواجهة محنة العاملين في الاقتصاد غير المنظم وتسهيل سبل متعددة للانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم، أولوية في السياق الديمغرافي الجديد. ويشمل ذلك مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم.
١٦. والتحولات الديمغرافية تزيد من الطلب على قطاع الرعاية. وتعزيز هذا القطاع واستدامته على الأجل الطويل، أمرٌ أساسي لحماية الناس وضمان أنهم يعيشون ويشيخون بكرامة.
١٧. ويمكن من خلال طائفة من وسائل العمل، مثل الإنفاذ الفعال للواجبات المتعلقة بالضرائب والاشتراكات بما فيها التدابير المتخذة لمنع التهرب من دفع الضرائب، حشد الموارد الضرورية لتنفيذ المزيج السياسي على نحو فعال.
١٨. وسيكون من الأساسي إرساء الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية على نحو فعال وناجع، تمشياً مع السياسات والممارسات الوطنية القائمة على الثقة والاحترام المتبادلين، من أجل التصدي لتحديات السياق الديمغرافي الجديد. والحوار الاجتماعي ضروري لإيجاد ردود فعالة ومنصفة ومستدامة على التحديات الديمغرافية. ويمكن إدارة عمليات الإصلاح على خير وجه من خلال الحوار الاجتماعي بغية إيجاد توازن بين العمالة والحماية الاجتماعية والاشتراطات المالية والضرورية ذات الصلة.

^٢ مكتب العمل الدولي: محضر الأعمال المؤقت رقم ٢٠، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف، ٢٠١٢.

الجزء الثاني - استراتيجية المتابعة المقترحة

١٩. سلطت الاستنتاجات (الفقرة ٣٥) الضوء على الدور الذي يمكن أن يضطلع به المكتب في توفير الريادة العالمية وفي القيام مقام مركز امتياز بشأن التغيير الديمغرافي وانعكاساته على عالم العمل. وتبين هذه الوثيقة العناصر الأساسية لاستراتيجية المتابعة.
٢٠. وسيتم إعداد خطة عمل أكثر تفصيلاً لفترات السنتين الثلاث القادمة (٢٠١٤-٢٠١٩) وفقاً لتوجيه مجلس الإدارة. ويتولى الإشراف على هذا العمل إدارة سياسة العمالة وإدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع جميع الإدارات الأخرى المعنية.
٢١. والإجراءات المحددة التي سيضطلع بها المكتب فيما يتعلق بوضع مزيج شامل من السياسات، تندرج تحت ثلاثة عناوين، هي:
- "١" التعاون التقني، بما في ذلك بناء القدرات؛
- "٢" تطوير المعارف ونشرها ومتابعتها؛
- "٣" الشراكات والتوعية.
٢٢. وستشمل المناقشة المتكررة القادمة بشأن العمالة، المزمع إجراؤها في دورة مؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٤، تركيزاً كذلك على التحديات الديمغرافية.

التعاون التقني، بما في ذلك بناء القدرات

٢٣. سيجري ترسيخ وتوسيع نطاق الدعم الاستشاري التقني والسياسي بغية ضمان أن تتمكن البلدان من وضع سياسات تراعي نهج دورة الحياة وتعترف بالعلاقة المتبادلة بين سياسات العمالة والحماية الاجتماعية. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيكون من الضروري أن يستمر المكتب في الجهود التي يبذلها لمساعدة البلدان في تنفيذ دعوة منظمة العمل الدولية إلى اتخاذ الإجراءات بشأن أزمة عمالة الشباب؛ شأنها شأن أنشطة المشورة وبناء القدرات المتعلقة بوضع نُظم شاملة ومناسبة ومستدامة للضمان الاجتماعي والمحافظة عليها، تسترشد باتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) وتوصية أروزيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢). وسوف تُدمج الردود على التحديات الديمغرافية في جميع الأنشطة ذات الصلة بالتعاون التقني وبناء القدرات، دعماً للسياسات الوطنية المعنية بالعمالة والحماية الاجتماعية.
٢٤. ورهنًا بتوافر الموارد اللازمة، سيقوم المكتب بمساعدة البلدان في وضع خطط عمل وطنية متكاملة بشأن التغيير الديمغرافي، باستخدام أدوات ونُهج محدثة ومختبرة تماماً. وستولى العناية لتحسين الأطر التنظيمية الوطنية بغية دعم الممارسات المناهضة للتمييز، التي تشمل التنوع والحساسية إزاء قضايا السن ونوع الجنس والإعاقات. وتعتمد هذه الأدوات على الحوار الاجتماعي المتين والتحليل الصارم والشراكات والأولويات والخصوصيات الوطنية. وفي حين تتسم عمالة الشباب والحماية الاجتماعية بالأولوية في معظم البرامج القطرية للعمل اللائق، فإن ذلك لا يسري في غالب الأحيان على الروابط بين هاتين المسألتين وبين السياسة الخاصة بالأشخاص المسنين. وبالتالي، تبرز حاجة كبيرة إلى استثارة الوعي وتحفيز واضعي السياسات.
٢٥. وسوف يشمل دعم التعاون التقني تركيزاً قوياً على نُظم المعاشات التقاعدية ونُظم حماية الصحة الاجتماعية، وهي نظم لا بد من ضمان استدامتها من خلال سياسات وآليات تمويل مناسبة ومصممة تصميماً جيداً، بغية تلبية الاحتياجات من حيث ملاءمة المعاشات التقاعدية وقابلية التنبؤ بها. ومن شأن مثل هذا الدعم أن يساعد البلدان على مواجهة الخيارات التي يصعب عليها في الغالب القيام بها، وحيثما تبرز المسائل الانتقالية، مواجهة الخيارات القائمة على احترام مصالح العمال وأصحاب العمل.

^٢ تشمل هذه الأدوات ما يلي: مكتب العمل الدولي: دليل من أجل رسم السياسات الوطنية للعمالة (جنيف، ٢٠١٢) ومكتب العمل الدولي: دليل من أجل إعداد خطط عمل وطنية بشأن عمالة الشباب (جنيف، ٢٠٠٨).

٢٦. ويشمل التعاون التقني كذلك تقديم الدعم إلى الهيئات المكونة بشأن إدماج مسائل الهجرة في سياسات العمالة.
٢٧. وفيما يتعلق ببناء القدرات وتطوير الأدوات، سوف يولي المكتب اهتماماً خاصاً لتعزيز وظيفتي الرصد والتقييم في المؤسسات الوطنية، مثل وزارات العمل والمكاتب الإحصائية. وستكثف الأدوات القائمة لرصد أداء سياسات العمالة والحماية الاجتماعية، بما فيها تلك المرتبطة بسياسات هجرة اليد العاملة، وتقييم أثرها في إطار السياق الديمغرافي الجديد؛ وسيتم وضع أدوات جديدة إن اقتضى الأمر ذلك. بالإضافة إلى ذلك، سوف يستعرض مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو (مركز تورينو) إمكانية وضع برامج داخلية وبرامج للتعلم عن بعد بشأن المجتمعات الشائخة.
٢٨. ومن خلال المساعدة الجارية والمستقبلية التي يقدمها المكتب للبلدان في مجال نظم معلومات سوق العمل وتحليلها، فإنه سيركز بشكل أكبر على البيانات المصنفة بحسب العمر والتحليل المرتبط بوضع السياسات، كما هو محدد أعلاه. وسيولي اهتمام خاص للمضي قدماً في تطوير وسائل ترمي إلى تحديد الاحتياجات من المهارات والتنبؤ بها، بما فيها الأدوات بشأن استدراك الاحتياجات من المهارات والتوفيق فيما بينها على المستويين الوطني والقطاعي، ومن خلال مجموعة من النهج المنهجية التي يقوم المكتب حالياً بوضعها.
٢٩. ومن شأن تكثيف المساعدة المقدمة إلى البلدان في مجال تعزيز خدمات الاستخدام لديها، أن يؤدي دوراً رئيسياً في الإجراءات التي يضطلع بها المكتب. والتنفيذ الفعال لسياسات سوق العمل المستهدفة يتوقف على السير الجيد لمؤسسات سوق العمل وتحديداً إدارات الاستخدام.
٣٠. وفي سياق التغيير الديمغرافي، تبرز الحاجة إلى التركيز المتواصل على المسائل المرتبطة بالاقتصاد غير المنظم. وتسهيل عمليات الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم هو أحد المجالات ذات الأهمية القصوى في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويضمن ذلك أن الموارد الإضافية ستكون متاحة من أجل تكثيف العمل وإمكانية توفير المساعدة في هذا المجال. وسوف يراعي هذا العمل مناقشة وضع المعايير خلال دورتي مؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٤ و٢٠١٥. وستؤدي الأدوات القائمة مثل دليل الموارد بشأن الاقتصاد غير المنظم، دوراً أساسياً في توفير المساعدة الضرورية على المستوى القطري.
٣١. وسوف تشمل الأنشطة التي يضطلع بها المكتب استثارة الوعي وتعزيز تنفيذ جميع معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة. وسوف يدعم المكتب الدول الأعضاء في الالتزام بواجباتها الدستورية فيما يتعلق بجميع معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالتغيير الديمغرافي.
٣٢. وسوف تدرج المساواة بين الجنسين في كافة المستويات.

تطوير المعارف ونشرها ومتابعتها

٣٣. سيتم استهلال البحوث الموجهة للسياسة العامة و/أو توسيع نطاقها من أجل استكشاف المسائل الناشئة في السياق الديمغرافي الجديد ومن أجل فهم الروابط القائمة بين سياسات العمالة والحماية الاجتماعية فهماً أفضل في السياق الديمغرافي الجديد على المستويين الجزئي والكلّي. وقد تشمل هذه البحوث ما يلي:
- (أ) دراسات مواضيعية، بما فيها تحليل أثر تقلص القوى العاملة وتشيخها على الأداء الاقتصادي ونظم الحماية الاجتماعية وتوافر المهارات وأثر الهجرة على التنمية الديمغرافية والرابط بين العمالة والهجرة؛

٤ مكتب العمل الدولي: الاقتصاد غير المنظم والعمل اللائق: دليل للموارد السياسية يدعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة (جنيف، ٢٠١٣).

٥ بالنسبة إلى قائمة صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة بشأن التغيير الديمغرافي، انظر مكتب العمل الدولي: العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف، ٢٠١٣.

(ب) عمليات التقييم والاستعراض القطرية بشأن الاتجاهات الديمغرافية وأثرها على أسواق العمل ونظم الضمان الاجتماعي. وفي البلدان الشابة، التي أجريت بشأنها عمليات تقييم عديدة في الماضي، سينصب تركيز أكبر على الروابط بالسمة غير المنظمة؛

(ج) جمع وتحليل النهج السياسية والممارسات الجيدة عما هو ناجح في التجاوب مع السياق الديمغرافي الجديد؛

(د) تحليل سياسي مقارن يقوم على البيانات من أجل تحديد السياسات التي يمكنها أن تخفف من أثر التغيرات الديمغرافية.

ويهدف العمل البحثي إلى توفير واضعي السياسات العامة والمساهمة في إعداد التقارير المهمة. ومن شأن استراتيجية النشر والتواصل أن تضمن مطاولة جمهور واسع.

٣٤. واستناداً إلى العمل القائم والمتواصل، سيقوم المكتب خلال الأشهر الاثني عشر القادمة، بوضع برنامج بحثي عن قطاع الرعاية، بما في ذلك تحليل قائم على البيانات بشأن الثغرات المحتملة في معايير العمل الدولية الحالية، لكي ينظر فيه مجلس الإدارة. وسينصب التركيز على تحليل إمكانيات اقتصاد الرعاية والتحديات التي يواجهها. كما سيجري تحليل المسائل المرتبطة بإمكانيات القطاع لاستحداث الوظائف، ونوع الاستثمار المطلوب لهذا القطاع، والدور الممكن للتعاونيات، والروابط بنظم الحماية الاجتماعية القائمة وظروف العمل. وستراعي البحوث بشأن قطاع الرعاية اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) وإجراء المتابعة الجاري، مما يشمل ظروف عمل مقدمي خدمات الرعاية المنزلية.

٣٥. سيتم توسيع نطاق عملية جمع ورصد وتحليل معلومات سوق العمل المرتبطة بالسن، وستصبح جزءاً لا يتجزأ من التحليلات القطرية والعالمية التي يضطلع بها المكتب.

الشراكة والتوعية

٣٦. تسلط استنتاجات عام ٢٠١٣ الضوء على الدور القيادي لمنظمة العمل الدولية في تعزيز السياسات الرامية إلى تخفيف آثار السياق الديمغرافي الجديد على عالم العمل. وسيكون هدف المكتب زيادة الوعي بشأن تحديات السياق الديمغرافي الجديد والفرص التي يطرحها بالنسبة إلى عالم العمل، فيما بين المؤسسات الإقليمية ومتعددة الأطراف.

٣٧. وبالنسبة إلى بلدان عديدة، تتمثل الأولويات في عمالة الشباب ومد نطاق نظم الحماية الاجتماعية وبنائها. وفي كلا المجالين، سوف يستند المكتب إلى الشراكات القائمة ويشارك في شراكات جديدة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، من أجل دعم تنفيذ دعوة منظمة العمل الدولية إلى اتخاذ الإجراءات بشأن أزمة عمالة الشباب (٢٠١٢) والتوصية رقم ٢٠٢.

٣٨. وتقدم الاستنتاجات إطاراً سليماً ومتوازناً وشاملاً للمكتب وللهيئات المكونة من أجل الدعوة إلى إقامة وتقوية الروابط بين سياسات العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد. ولا بد للمكتب من أن يضمن أن تحتل مسألة التغيير الديمغرافي مرتبة عالية في كافة البرامج الوطنية، ولا سيما برامج السياسة العامة في البلدان النامية التي تتمتع بنسبة عالية من الشباب ولكنها تشهد عملية تشيخ سريعة، وذلك مثلاً من خلال توفير المعلومات وتنظيم المؤتمرات الثلاثية والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وبالشراكة مع المنظمات والمؤسسات العالمية والدولية والإقليمية المعنية، سيقوم المكتب بتعزيز نهج دورة الحياة فيما بين الأجيال يراعي نوع الجنس، لاسيما في سياق برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستقام شراكات أقوى مرة أخرى مع مركز تورينو.

٣٩. وسوف يعزز المكتب الشراكات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية والدولية والإقليمية المعنية، فيما يتعلق بمتابعة خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، التي اعتمدها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، واستراتيجياتها الإقليمية بشأن التنفيذ.

٤٠. وسيكون وضع سياسات بشأن هجرة اليد العاملة مدارة على نحو جيد وتنفيذ تلك السياسات من أولويات العمل الذي يضطلع به المكتب. ومع انعقاد حوار الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سيؤدي المكتب دوراً مهماً في المساهمة في تحسين إدارة الهجرة، بحيث تحترم حقوق الأشخاص العاملين المعنيين على أكمل وجه.

ترتيبات التنفيذ واستراتيجية حشد الموارد

٤١. سيبدل المكتب المزيد من الجهود لتحديد وإعادة نشر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ استراتيجية المتابعة، في حدود الموارد المتاحة، من خلال التخطيط والبرمجة القائمين على النتائج. وينظر أيضاً في أنشطة ترمي إلى زيادة قدرة الفريق العالمي من الاختصاصيين التابع لمنظمة العمل الدولية، على تحقيق أولويات استراتيجية المتابعة.

٤٢. ونظراً للطبيعة المشتركة للمسائل الديمغرافية في كافة مجالات الأهمية القصوى، لاسيما تلك المعنية بتعزيز وظائف أكثر وأفضل من أجل نمو شامل وإنشاء أراضي الحماية الاجتماعية ومد نطاقها وإضفاء السمة المنظمة على القطاع غير المنظم، من الممكن استخدام الموارد المخصصة لمجالات الأهمية القصوى للاضطلاع بأعمال المتابعة.

٤٣. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى حشد الموارد من خارج الميزانية حتى يذكي المكتب الوعي ويستجيب للطلبات المتزايدة على المساعدة وبناء القدرات، الصادرة عن الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في جميع الأقاليم.

٤٤. وسيجري رصد وتقييم العمل الذي يضطلع به المكتب بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، من خلال مناقشات المؤتمر المتكررة عن الأهداف الاستراتيجية بشأن العمالة والحماية الاجتماعية.

مشروع قرار

٤٥. رهناً بأي توجيه يقرره مجلس الإدارة في مناقشته، فإنه يطلب من المدير العام أن يراعي استراتيجية المتابعة لتنفيذ الاستنتاجات بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد، عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة وعند وضع مبادرات حشد الموارد، وأن يقوم بإنفاذها، بقدر الإمكان، عند تنفيذ البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.